اختتمت أعمالها الثلاثاء وأدار أعمالها الأمين العام

باجمال: نطالب الاحزاب بعدم نقل مشكلاتها وازماتها الداخلية الى طاولة الحوار وكذا محاولة التنفس برئة المؤتمر

توصيات الدورة أكدت على معالجة كافة الاختلالات والعمل على رفع وتيرة النشاط التنظيمي

■ المكلا
يحيى علي نوري

اتسم انعقاد الدورة الثانية لدائمة مديريات الساحل بمحافظة حضرموت والتي انعقدت الثلاثاء الماضي بقاعة بلفقيه بمدينة المكلا بالشفافية وعكست عظمة الممارسة الديمقراطية الداخلية التي يتمتع بها المؤتمر وقد زاد أعمال الدورة حراكاً وفاعلية إدارة الأخ الاستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام لأعمال هذه الدورة حيث أدار أعمالها بصدر رحب ساهم كثيراً على اضفاء أجواء ديمقراطية عبرت عنها بوضوح مختلف المداخلات التي تمت من قبل أعضاء اللجنة الدائمة والتي حملت مداخلاتهم صراحة متتابعة وقدرة فائقة على وضع المشكلات العالقة والمؤثرة على صعيد النشاط المؤتمري بشقيه التنفيذي والتنظيمي وحاولت جاهدة أي هذه المداخلات ان تقدم معالجات ناجحة لكثير من الإشكاليات التي يعاني منها النشاط المؤتمري وكانت تلك نتيجة منطقية لدعوة الأخ الأمين العام للمشاركين في الدورة الثانية لدائمة مديريات الساحل في محافظة حضرموت إلى التحدث بصراحة متناهية إزاء مجمل القضايا طالما الهدف هو تعزيز النشاط المؤتمري وجعله قادراً على المواكبة والتناغم مع كافة التحولات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الوطنية.

وقد خيم الجو السياسي على أعمال هذه الدورة حيث حرص الأمين العام وفي كلمته التوجيهية على احاطة الفعاليات المؤتمرية بمديريات الساحل بكافة تفاصيل المشهد السياسي الذي تعيشه بلادنا في الوقت الراهن وتبيين مواقف المؤتمر الشعبي العام من كافة المواقف التي تشهدها الساحة وبصورة عكست حرص قيادة المؤتمر الشعبي العام على اشراك أطرها القاعدية في الهم الوطني واطلاعها على التوجهات المستقبلية التي يتطلع المؤتمر إلى تحقيقها في إطار اجندته في المرحلة القادمة والأهداف التي يتطلع إلى تحقيقها سواءً أكان ذلك على الصعيد السياسي أو على الصعيد التنموي والعمل المتواصل على ملامسة قضايا المواطنين والتعبير الصادق عن مشكلاتهم وتطلعاتهم من خلال مختلف القنوات الاتصالية للمؤتمر أكان ذلك على الصعيد التنظيمي أو على الصعيد التنفيذي.

الأمين العام ومن خلال استعراضه للمشهد السياسي سلط الضوء بصورة واضحة وجلية حول أبرز الموضوعات الراهنة التي تشغل مساحة كبيرة من اهتمامات المؤتمر وبالذات على صعيد عملية الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية حيث أكد ان المؤتمر الشعبي العام قد استعد بصورة قوية لإجراء عملية الحوار ووضع بذلك رؤيته الشاملة الحريصة على الوصول بالحوار إلى النتائج المرجوة التي من شأنها أن تصب في خانة المصلحة الوطنية العليا.

مبيناً ان رؤية المؤتمر هذه قد ارتكزت على العديد من النقاط التي اقرتها اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بهدف خلق مناخات مواتية لتعزيز عملية الحوار وجعله يتم بإنسيابية عالية تخدم المصالح العليا للوطن وتتجرد تماماً من المصالح الذاتية.. مؤكداً ان الحوار الوطني يجب ان يجسد شعار أننا موحدون في التنوع متنوعون في الوحدة وبأن المؤتمر يسعى إلى تحقيق التوافق حول العديد من الموضوعات المهمة والاستراتيجية للوطن وبغض النظر عما إذا كان المؤتمر الشعبي العام في إطار حواره مع الأحزاب يستند على أغلبية برلمانية نظراً لأن هناك العديد من القضايا التي تتطلب توافقاً من قبل جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية خاصة منها تلك الموضوعات التي تتطلب إجراء تعديلات دستورية.. وأشار الأمين العام في هذا الصدد إلى أن التعديلات الدستورية المنتظرة هي تلك التي تتعلق بالمادة (١٢٥) من الدستور والتي تهدف إلى إيجاد غرفتين برلمانيتين بالإضافة إلى قانون السلطة المحلية الذي يتطلب هو الآخر إجراء تعديل دستوري فيما يتعلق بالجانب الانتخابي للمحافظين ومدراء المديريات.

وطالب الأخ الأمين العام الأحزاب التنظيمية والسياسية المشاركة في عملية الحوار لا تقوم بنقل أزماتها الداخلية إلى طاولة الحوار وان تضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار لما لذلك من أهمية تقع على مهامها ومسؤوليتها الوطنية التي تحتم عليها التجرد تماماً عن أية مصلحة ذاتية مهما كانت مبرراتها وأهميتها بالنسبة لديها.

وتناول الأمين العام في كلمته العديد من القضايا المطروحة أمام طاولة الحوار مشيراً في هذا الصدد إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الانتخابات العامة وقانون الصحافة والمطبوعات.. مؤكداً ان التعديلات المنشودة على هذه القوانين يجب ان تمثل مختلف القضايا المهمة المراعية للمصلحة الوطنية والتي من شأنها ان تخدم المسار المستقبلي للوطن وتمكنه من بلوغ المستقبل الأفضل.

وفي إطار الحراك الراهن للأحزاب سلط الأمين العام الضوء أمام اللجنة الدائمة الفرعية في ساحل حضرموت على مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية مشيراً في الوقت ذاته إلى العديد من العراقيل التي تحاول من خلالها بعض الأحزاب التستر على مواقفها الحقيقية والتي لاتعكس إيمانها بالحوار، مؤكداً ان هناك من يحاول التنفس برئة المؤتمر الشعبي العام على حساب قضايا الوطن ومشكلاته ويحاول وضع مشكلاته الداخلية الحزبية على طريقة الحوار وهي محاولة مكشوفة تهدف إلى تضييع الوقت وخلق أزمات وعراقيل أمام عملية الحوار.

«شعارنا في الحوار «موحدون في التنوع متنوعون في الوحدة»

وأكد الأمين العام فيما يتعلق بموضوع ان التعديل الهادف إلى خلق غرفتين النواب والشورى بأن هذا التعديل لايجد تفاعلاً لدى بعض هذه الأحزاب لكونها تخشى الانتخابات وترغب في مشاركتها في مجلس الشورى عن طريق التعيين ودون الحاجة إلى انتخاب وبما يعني ان الانتخابات لمجلس الشورى تمثل شبحاً أمام هذه الأحزاب.

كذلك أشار الأمين العام إلى مواقف البعض من انتخابات السلطة المحلية ونظرتها التشاؤمية إلى إجراء انتخابات المحافظين ومدراء عموم المديريات ووصفها لذلك بمثابة الطموح المبكر والاحراق للمراحل وهو ما يعزز رؤيتنا ان الديمقراطية ومبدأها بالممارسة الشعبية لايزال بعيداً عن الهم الحقيقي لهذه الأحزاب.

هذا وكان الأخ الأمين العام قد تطرق في كلمته إلى العديد من القضايا التنظيمية التي أكد خلالها على أهمية تعزيز الاتصال والتواصل وتفعيل كافة مناشط العملية التنظيمية وأهمية تجسيد وبلورة الوحدة التنظيمية للمؤتمر القائمة على الوسطية المتجردة تماماً من كافة المشكلات والأمراض الاجتماعية..

مؤكداً أن الوحدة التنظيمية يجب ان ترتكز على الفكر الحقيقي في الممارسة الديمقراطية والسياسية باعتبار ذلك يمثل ضمانة حقيقية للحياة الحزبية وبجنبها الوقوع في مزالق المشكلات الاجتماعية المعقدة والتي تعاني منها مختلف الأحزاب.

وكانت الدورة الثانية للجنة الدائمة بمديرية الساحل قد وقفت أمام العديد من الوثائق حيث استمعت إلى تقرير الهيئة التنفيذية الذي ألقاه الأخ طه هاجر رئيس الهيئة والذي تناول خلاله العديد من القضايا التي تتطلع الهيئة إلى القيام بها خلال المستقبل القريب وفقاً لمضامين وأهداف برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وطالب هاجر بأهمية ان تقوم مختلف الفعاليات المؤتمرية بدور واحد يصب في مصلحة الوطن ويراعي تماماً كافة الأهداف العظيمة للأخ الرئيس.

كما وقفت اللجنة الدائمة أمام تقرير قيادة فرع المؤتمر بمنطقة الساحل استعرضه الأخ عوض حاتم رئيس الفرع تناول خلاله كافة جوانب النشاط المؤتمري خلال فترة الانعقاد وكذا العوائق والصعوبات التي تعترض سير نشاط الفرع كما تضمن التقرير العديد من المقترحات والتصورات التي من شأنها أن تضع حداً لكافة المشكلات العالقة والتي تقف حجر عثرة أمام مسيرة العمل المؤتمري بمنطقة الساحل.

هذا إلى جانب تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والذي تضمن العديد من القضايا والمشكلات التي تعتور العملية التنظيمية بالساحل، وانتقد التقرير العديد من الممارسات التي تسيئ للعمل المؤتمري وتمثل عقبة كاداء أمام مسيرة المؤتمر وتطلعاته باتجاه مستقبل أفضل.. هذا وكان الأخ محمد حسين العيدروس عضو اللجنة العامة رئيس مجلس إدارة معهد الميثاق قد ألقى كلمة في الدورة سلط خلالها الضوء على طبيعة المهام والتوجهات التي يتطلع معهد الميثاق إلى تحقيقها في مجالات التدريب والتأهيل والدراسات والأبحاث خدمة للوسط التنظيمي للمؤتمر.

كما ألقى الأخ يحيى الشامي عضو اللجنة العامة رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي كلمة تحدث خلالها حول طبيعة الأخطار التي تحدق بالوطن جراء الأعمال الإرهابية التي تقوم بها بعض العناصر الإرهابية في مناطق صعدة والتي تستهدف أمن واستقرار الوطن وتحاول عبثاً النيل من انجازاته في الثورة والوحدة والديمقراطية والمشاركة الشعبية.

هذا إلى جانب ان الدورة قد شهدت العديد من النقاشات المستفيضة حول كافة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها ومنها الوثائق التنظيمية ومشروع تعديلات قانون السلطة المحلية بالإضافة إلى متطلبات الدفع بالنشاط المؤتمري على مستوى الجوانب التنفيذية، وقد عكست المناقشات عظمة الروح الديمقراطية التي تحلى بها الجميع في طرح القضايا والمشكلات والحرص الكبير من قبلهم على إيجاد العديد من المعالجات، وقد عبر عن كل ذلك البيان الختامي الذي صدر عن الدورة حيث أكد على العديد من القضايا التنظيمية والتنفيذية.

وأكد على تعزيز عملية الاتصال والتواصل في مختلف الفعاليات المؤتمرية وبما يجعل جميع جهودها تصب في بوتقة واحدة هي مصلحة الوطن والبلورة الحقيقية لكافة أهداف ومضامين برامج المؤتمر الشعبي العام السياسية والانتخابية وبما يكفل تعزيزه وجعله يلبي ويلامس كافة هموم وتطلعات المواطنين.. كما أقرت اللجنة الدائمة عقد دورتها كل شهرين لتحقيق كل هذه الغايات والأهداف العظيمة للمؤتمر والوطن.

مشـــاهد

- أدار الأمين العام للمؤتمر أعمال دائمة الساحل بأسلوب ديمقراطي وصدر رحب كان له الأثر الكبير في نجاح أعمال الدورة.
- المناقشات المستفيضة لأعضاء الدائمة عكست الوعي التنظيمي والوطني وحددت بدقة أبرز المتطلبات.
- حرص الأمين العام في بداية أعمال الدورة على إحاطة أعضاء الدائمة بالمهام والمسؤوليات الواقعة على عاتقهم والتي تنص عليها لوائح المؤتمر ومن ذلك رسالة مهمة تدعو إلى مزيد من التنمية الفكرية ..... .
- الحضور النسوي كان فاعلاً وكان لعدد من العضوات المشاركة الفاعلة في إنجاح الدورة والخروج بتوجهات تخدم النشاط النسوي مستقبلاً.
- رحب الجميع من المشاركين بمحافظ حضرموت الجديد طه هاجر رئيس الهيئة التنفيذية وتمنوا له التوفيق والنجاح وأبدوا تعاونهم معه من أجل تحقيق مختلف خطط المحافظة.
- التزمت أعمال الدورة بالتقيد الكامل بالأسس المنظمة لأعمالها.
- عبدالرحمن جحاف نائب رئيس الدائرة التنظيمية وزملاؤه من الأمانة العامة محمد المصباحي ومحمد لطف كانوا خلية نشاط في متابعة كافة الجوانب المتصلة بانعقاد الدورة.
- عبر العديد من أعضاء الدائمة عن تطلعهم إلى الاستفادة الكبيرة من معهد الميثاق في مجال التدريب والتأهيل.
- يحيى الشامي عضو اللجنة العامة رئيس هيئة الرقابة التنظيمية قدم صورة شاملة عن مايحدث في صعدة من أعمال إرهابية تستهدف الوطن واستقراره.
- اقامت الهيئة التنفيذية وقيادة الفرع مأدبة غداء لأعضاء الدائمة بحضور الأمين العام الذي الذي فضل تناول الغداء مع أعضاء الدائمة تاركاً المكان المحدد له.
- البيان الختامي الصادر عن الدورة مثل وثيقة عمل للمؤتمريين بالمحافظة خلال المرحلة القادمة.

دائمـــة المهـــرة تحـــث المحليـــات الوفـــاء للناخبـــين

■ المهره-محمود الحداد:

ثمنت اللجنة الدائمة بمحافظة المهرة في ختام اجتماعها الثاني الاثنين الماضي، بحضور يحيى الشامي عضو اللجنة العامة–رئيس هيئة الرقابة والتفتيش المالي بالأمانة العامة وعلي محمد خودم عضوا اللجنة العامة وعبدالرحمن جحاف – نائب رئيس الدائرة التنظيمية ، ثمنت عاليا الأهمية الكبيرة التي يوليها الرئيس علي عبدالله صالح للمحافظة ، في عملية التنمية وإعطائها أهمية خاصة وفي شتى المجالات ومنها الطريق الاستراتيجي سيحوت _ نشطون وأنفاق جبال فرتك .

وفي الوقت الذي عبرت فيه اللجنة الدائمة عن تقديرها واعتزازها لجماهير المحافظة للثقة العالية التي أولوها للمؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهدتها اليمن في سبتمبر الماضي ، فقد دعت المجالس المحلية في المحافظة والمديريات إلى أن تجسد في عملها تلك المهام المتعلقة بالحياة العامة للجماهير وإعطائها الأولوية في المتابعة والتنفيذ عرفاناً بالوفاء والثقة الجماهيرية بما يبادل الوفاء بالوفاء . وأكدت اللجنة الدائمة المحلية بمحافظة المهرة شجبها واستنكارها الشديدين لإحداث الفتنة في محافظة صعده التي أشعلتها عصابة الإرهاب والتخريب بقيادة عبد الملك الحوثي ،مؤيدة في الوقت ذاته كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إخماد نار هذه الفتنة .

وأوصت اللجنة الدائمة قيادات المؤتمر بالمحافظة وفروع المديريات وكل الأطر والتكوينات برفع مستوى الأداء التنظيمي والسياسي والتعامل مع المهام اولاً بأول إلى جانب وضع آلية للتواصل التنظيمي .

كما أوصت اللجنة الدائمة المجالس المحلية بالمحافظة ومجالس المديريات للاضطلاع بمسئولياتها ووضع آلية يتم من خلالها تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس وحل مشاكل المواطنين وجدولة مهام البرنامج الانتخابي ومهام برنامج المؤتمر على مستوى المحافظة ومديرياتها ووضع خطوات لتنفيذ هذا البرنامج.

ودعت اللجنة الدائمة وزارة الثروة السمكية إلى ضرورة الاهتمام بالأوضاع السمكية في المحافظة وصياديها لما تمثله الثروة السمكية من ثروة وطنية هائلة ومتجددة وذلك من خلال الحفاظ على الثروة والمراعي ومواسم التوالد والخصوبة والحماية من الجرف العشوائي والتلوث إلى جانب إنشاء مركز لعلوم البحار بالإضافة إلى الاهتمام بالجمعيات السمكية ومعالجة الاختلالات الواقعة فيها وانتشال وضعها القانوني والمهني ووضع حد للتلاعب بها وتسخيرها تحت مسميات مختلفة تهدد كيانها القانوني.

كما أوصت اللجنة الدائمة بضرورة الاهتمام والعناية بالجمعيات الزراعية ودعمها ووضع الدراسات والاستفادة من الامطار والسيول بإقامة السدود والحواجز المائية للحفاظ على مياه الامطار وحماية التربة ، الى جانب الاهتمام بمشروع التنمية الريفية وتمديد فترة عمله حسب توصيات لجنة مجلس النواب المشكلة لهذا الغرض .

وعبرت اللجنة الدائمة المحلية بالمهرة عن شكرها وتقديرها لرئيس الحكومة الدكتور علي محمد مجور لقراره تسعيره قيمة التيار الكهربائي لمدن محافظة المهرة أسوة ببقية مدن وعواصم محافظات الجمهورية مطالبة في ذات الوقت المؤسسة العامة للكهرباء بتحسين العمل بفرع المؤسسة بالمحافظة والعمل على تجاوز الانقطاعات المتكررة في كهرباء الغيظة وقشن وسيحوت وبقية المديريات والتي زادت في فصل الصيف بالإضافة إلى معالجة أوضاع الكهرباء الأهلية بالمديريات وبالذات (حصوين ومنطقة ضبوت) وربطها بالمؤسسة العامة حلاً للصعوبات التي يشكو منها المواطنين .

كما حثت اللجنة الدائمة على ضرورة الإسراع بمعالجة توصيل المياه في عاصمة المحافظة ومعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة وإعطاء المزيد من الصلاحيات في السلطة المحلية بالمحافظة للإشراف على المتابعة والتنفيذ ، وطالبت كافة الأجهزة الأمنية بان تضع في أولوياتها محاربة ظاهرة التهريب .وأكدت اللجنة الدائمة على ايلاء اهتمام أوسع بالقطاع النسوي بالمؤتمر .

كما أقرت تكليف قيادة المؤتمر بفروع المديريات بدراسة مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠م وتقديم الملاحظات المكتوبة في فترة أقصاها نهاية شهر مايو الحالي وعلى أن تقف أمامها قيادة فرع المؤتمر ورفعها للأمانة العامة ، وأكدت في ذات الوقت على ضرورة انعقاد الدورة القادمة في الموعد المحدد بموجب اللوائح الداخلية والتحضير الجيد لها وتقديم كافة التقارير الشاملة لكافة الأوضاع في المحافظة في كافة المجالات.